57 منظمة سوريّة تطالب بضمان العودة الآمنة لمهجّري رأس العين/سري كانيه وتل أبيض واسترداد ممتلكاتهم

- يجب تضمين الانتهاكات التي شهدتها المنطقة ضمن برامج العدالة الانتقالية بما يضمن الإنصاف وجبر الضرر والتعويض عدم التكرار

تشرين الأول/أكتوبر 2025

57 منظمة سوريّة تطالب بضمان العودة الآمنة لمهجّري رأس العين/سري كانيه وتل أبيض واسترداد ممتلكاتهم

يجب تضمين الانتهاكات التي شهدتها المنطقة ضمن برامج العدالة الانتقالية بما يضمن الإنصاف وجبر الضرر والتعويض عدم التكرار

رغم التحوّلات الكبرى التي شهدتها سوريا، بما فيها سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأوّل/ديسمبر 2024، وتشكيل الحكومة الانتقالية وعودة قرابة مليوني نازح داخلي إلى منازلهم ومناطق سكناهم، ما يزال عشرات آلاف المُهجّرين/ات قسراً من مناطق رأس العين/سري كانيه وتل أبيض وعفرين محرومين/ات من حقّهم/ن في العودة أو استرداد ممتلكاتهم/ن.

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، شنّت تركيا بمساندة فصائل من «الجيش الوطني السوري» المدعومة منها عملية عسكرية سُميّت «نبع السلام» على منطقتَي رأس العين/سري كانيه وتل أبيض/كري سبي، وانتهت باحتلال المنطقتين وتهجير أكثر من 200 ألف من سكّانهما.

خلال الأعوام الستة الماضية، سُجِّلت انتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ على يد القوات التركية والفصائل السوريّة المسلحة المدعومة منها؛ شملت القتل خارج نطاق القضاء، والإعدامات الميدانية والاعتقالات التعسّفية والتعذيب وسوء المعاملة، إضافةً إلى الاستيلاء الواسع على الممتلكات العائدة لسكّان أصليين من الكُرد والعرب والأرمن والسريان والايزيديين والشيشان وغيرهم.

لا يزال عشرات الآلاف من السكان الأصليين مُهجّرين/ات قسراً في ظروف إنسانية قاسية داخل مخيمات ومراكز إيواء تفتقر للاعتراف والدعم الأمميَّين.

تشير تقديرات منظمات سورية محلية مستقلة إلى أنّ أكثر من 85% من سكان رأس العين/سري كانيه ما زالوا مُهجّرين/ات؛ وتراجع عدد الكُرد فيها من نحو 75 ألفاً إلى أقل من 50 شخصاً، فيما انخفض وجود الأرمن والسريان والايزيديين إلى أعداد لا تتجاوز أصابع اليد. وفي تل أبيض تقلّص الوجود الكُردي إلى بضع عائلات.

كما تفاقم الوضع الإنساني مع تسييس الموارد المائية؛ فمنذ السيطرة التركية على المنطقة، تعرّضت مياه محطّة علوك شرق رأس العين/سري كانيه لعمليات قطعٍ متعمّدة ومتكرّرة، ما حرم نحو 800 ألف شخص من سكان الحسكة وأريافها من المياه، في انتهاك صارخ لحق أهالي المنطقة في الحصول على مياه صالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي.

عند توقيع اتفاق 10 آذار/مارس بين الحكومة الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية، كرّس البند الخامس التزاماً أخلاقياً وسياسياً بعودة جميع المُهجّرين/ات إلى منازلهم/ن وتأمين حمايتهم/ن من قبل الدولة السورية. غير أن مضيّ سبعة أشهر على الاتفاق من دون تقدّم ملموس في ملف مُهجّري رأس العين/سري كانيه وتل أبيض يؤكد الحاجة إلى أولوية وطنية عاجلة تنظّم العودة على نحوٍ آمن وكريم ومنصف، بمعزل عن المساومات السياسية أو الترتيبات الأمنية المؤقتة.

انطلاقاً من ذلك، تؤكّد المنظمات السورية الموقّعة تضامنها الكامل مع مُهجّري رأس العين/سري كانيه وتل أبيض، وجميع الضحايا والمهجرين/ات في سوريا، وتطالب المجتمع الدولي والحكومة السورية الانتقالية والإدارة الذاتية والحكومة التركية وسائر الأطراف المعنية بما يلي:

1. ضمان عودة فورية وآمنة وكريمة لجميع المُهجرين/ات من رأس العين/سري كانيه وتل أبيض، وإزالة العوائق أمام العودة واستعادة الخدمات الأساسية.
2. إعادة الحقوق إلى أصحابها، وتمكين استرداد الممتلكات التي جرى الاستيلاء عليها، وإنشاء آليات تعويض فعّالة وجبر ضرر فردي وجماعي.

3. تضمين الانتهاكات المرتكبة في المنطقة ضمن برامج العدالة الانتقالية على نحوٍ يضمن المحاسبة، وجبر الضرر، والتعويض، وعدم التكرار.
4. ربط أي مسار للمفاوضات السياسية بضمانات حول عودة المُهجّرين/ات، وتمكين سكان المنطقة من إدارة شؤون منطقتهم عبر هياكل محلية منتخَبة وشاملة تعزّز الثقة وتكرّس سيادة القانون.
5. تحييد المياه والموارد الطبيعية عن التجاذبات السياسية، وضمان التشغيل المنتظم لمحطّة علوك، والامتناع عن استخدام المياه كوسيلة ضغط على المجتمعات.
6. إدماج رأس العين/سري كانيه وتل أبيض في برامج إعادة الإعمار على أساس عدم التمييز وتكافؤ الفرص في الخدمات والاستثمارات العامة، وبما يضمن عودةً مستدامة.

المنظمات الموقّعة بحسب الترتيب الأبجدي:

1. أحلام صغيرة لدعم وتمكين المرأة
2. بيام للصحة النفسية والتنمية البشرية
3. بيل - الأمواج المدنية
4. التعاون الإنساني والانمائي
5. جمعية Yekpar للثقافة والفن
6. جمعية آراس
7. الجمعية الثقافية السريانية في سوريا
8. جمعية السفراء للأشخاص ذوي الإعاقة
9. جمعية روجآفي كردستان للثقافة والأدب الكردي
10. جمعية شاوشكا للنرأة
11. جمعية ليلون للضحايا
12. جمعية نوجين للتنمية المجتمعية
13. رابطة تآزر للضحايا
14. رابطة دار لضحايا التهجير القسري
15. رابطة زاكون
16. رابطة عفرين الاجتماعية
17. روني بيوند
18. ري للتاهيل والتنمية
19. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
20. شبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة
21. شبكة قائدات السلام
22. لجنة مهجري سري كانيه/رأس العين
23. مالفا للفنون والثقافة
24. مبادرة دفاع الحقوقية
25. مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

26. مركز آشتي لبناء السلام
27. المركز السوري للدراسات والحوار
28. مركز بذور التنموي
29. مركز زاغروس لحقوق الإنسان
30. مساحات مدنية مشتركة - ACCESS
31. معاً نحو مجتمع أفضل
32. منصة أسر المفقودين/ات في شمال وشرق سوريا
33. منصة رأس العين
34. منصة عفرين
35. منصة قمح وزيتون
36. منظمة آرتيست للثقافة والتنمية
37. منظمة أريج للتنمية الاجتماعية
38. منظمة آشنا للتنمية
39. منظمة العمل من أجل عفرين
40. منظمة إيلا للتنمية وبناء السلام
41. منظمة تاء مربوطة
42. منظمة تارا للتنمية
43. منظمة جيان الانسانية
44. منظمة حقوق الإنسان عفرين - سوريا
45. منظمة دار للسلام والازدهار
46. منظمة دجلة للتنمية والبيئة
47. منظمة رنك للتنمية
48. منظمة روز للدعم والتمكين
49. منظمة شار للتنمية
50. منظمة شمس للتاهيل والتنمية
51. منظمة كوباني للاغاثة والتنمية
52. منظمة وايت هوب
53. مؤسسة آشتي
54. مؤسسة جيان لحقوق الانسان
55. مؤسسة سلام للأمل
56. نودم للإعلام والتنمية
57. وي كير

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلّة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.